الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.5

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 October 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٤ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

فنزويلا*: مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٥/١٨٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تحيط علما بخطة التنفيذ التي اتُفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ولا سيما الفقرات ٣٨ و ٦١ و ٨٩ و ٩٠ منها، وإذ تدرك أن الزراعة تقوم بدور حاسم في تلبية احتياجات سكان العالم الآخذين في التزايد، وأنها متصلة اتصالا وثيقا بالقضاء على الفقر، وخاصة في البلدان النامية،

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

151002 151002 02-64055 (A)
0264055

وإذ تحيط أيضا علما ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٢] وبالتقرير عن أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٢[٣] ولا سيما الفصلان ٤ و ٦ من الجزء الأول من التقرير،

وإذ تحيط كذلك علما بتوافق مونتيري، المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[٤]، ولا سيما الفقرتان ٢٨ و ٣٧ منه،

وإذ تحيط علما بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

وإذ تحيط أيضا علما بالأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل روما لعام ١٩٩٦[٥] وبنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد مرور خمس سنوات التي أعادت تأكيد التعهُّد بالقضاء على الجوع،

وإذ تحيط علما مع القلق بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[٦]، الذي يتناول نمط تدهور أسعار معظم السلع الأساسية[٧]،

وإذ تدرك أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، يعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية التي تشكِّل المصدر الرئيسي لإيرادات صادراته ولفرص عمله وتوليد مداخيله ومدخراته المحلية، فضلا عن كونها القوة المحركة للاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

وإذ تدرك أيضا أن التغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، ولا سيما تزايد التركيز في التجارة والتوزيع، تشكِّل تحديات جديدة لمنتجي السلع الأساسية ومصدريها في البلدان النامية،

---

(٢) A/CONF.191/11.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.13.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٦)، التذييل.

(٦) A/57/381، المرفق.

(٧) المرجع نفسه، الجزء أولا، - باء.

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية للأحوال الجوية غير المؤاتية على العرض في معظم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية والتدني الحاد الذي طرأ في السنوات الأخيرة على أسعار السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بشكل خاص على نحو يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة وفي إيصال سلعها الأساسية إلى الأسواق،

وإذ تدرك أن أسعار السلع الأساسية تشكِّل عنصرا هاما في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من مواصلة الالتزام بمعايير القدرة على تحمُّل الدين على المدى الطويل،

وإذ تؤكد من جديد طلبها إلى منظمة التجارة العالمية أن تيسِّر انضمام البلدان النامية إليها بشروط منصفة ومعقولة، مع مراعاة خصوصيات كل من هذه البلدان،

١ - **تشدد** على حاجة البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية إلى بذل جهود من أجل مواصلة العمل على تنفيذ سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعززان القدرة على التنافس؛

٢ - **تعرب عن الحاجة الماسة** إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية عن طريق آليات لتكوين الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر بصورة ناجعة وفعالة في ما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٣ - **تعرب أيضا عن القلق** إزاء انحسار معدلات التبادل التجاري لمعظم السلع الأساسية الأولية، وعلى الأخص في ما يتعلق بالبلدان المصدرة الصافية لهذه السلع وكذلك إزاء عدم إحراز تقدم في العديد من البلدان النامية في مجال التنويع، وتؤكد بقوة، في هذا الصدد، على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين القطري والدولي من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق والتصدي للعوائق المتصلة بالعرض ودعم عملية بناء القدرات في مجالات عدة، بما في ذلك ما ينطوي على مساهمة فعالة من جانب المرأة،

٤ - **تحث** الحكومات والمؤسسات المالية الدولية على إعادة النظر في نُظم التمويل التعويضي للنقص في إيرادات الصادرات بغية توفير شبكة أمان مؤقتة للبلدان النامية المنتجة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير بضع سلع أساسية؛

٥ - **تحث** البلدان المتقدمة على إلغاء برامج دعم المنتجين الذين يتنافسون مع منتجي السلع الأساسية مع البلدان النامية على نحو يؤدي إلى تدني أسعار المصدرين في البلدان النامية، أو السعي إلى تقليص هذه البرامج بصورة جذرية؛

٦ - **تحث أيضا** البلدان المتقدمة على مواصلة دعم جهود البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في مجالي التنويع وتحرير التجارة، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، من منطلق السعي إلى تعزيز وحدة الهدف والفعالية، عن طريق جملة أمور من بينها توفير المساعدة التقنية والمالية لدعم برامج تنويع السلع الأساسية في مراحلها التمهيدية؛

٧ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

٨ - **تكرر تأكيد** أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) ضرورة تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحويل سلعها الأساسية إلى منتجات صناعية، بغية زيادة عائدات صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) ضرورة مبادرة البلدان المتقدمة، في سياق عملية تحرير التجارة، إلى تخفيض التعريفات الجمركية القصوى إلى أدنى حد ممكن وإلغاء استخدام السياسات المخلة بالتجارة والممارسات الحمائية والحواجز غير الجمركية نظرا لوطأتها ولما لها من آثار سلبية على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة الهيكلة اللازمة لقطاع السلع الأساسية فيها، ولكونها تؤثر أيضا بصورة سلبية على تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير

الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك على الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل القضاء على الفقر؛

(ج) ضرورة القيام تمشيا مع خطة التنفيذ التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بتعزيز الدعم المتبادل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، دعما لبرنامج العمل الذي اتفق عليه عن طريق منظمة التجارة العالمية، مع إدراك أهمية الحفاظ على تمامية هاتين المجموعتين من الأدوات؛

(د) هناك حاجة، في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف التي أدت إلى تقليص الفروق التي تتيحها نظم التجارة التفضيلية، إلى اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، وبخاصة عن طريق تعزيز المساعدة التقنية ومواصلة تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه هذه البلدان من عوائق متصلة بالعرض، بغية تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها وتذليل ما تواجهه من صعوبات في ما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

(هـ) المبادرة في حينه إلى إسداء التعاون المالي الفعال بغية تيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، بالتقلبات المفرطة في إيرادات صادرات السلع الأساسية والمضي قدما بهذا التعاون؛

(و) تعزيز التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة والدراية في عمليات الإنتاج وتدريب الموظفين التقنيين والإداريين والتجاريين في البلدان النامية، وهو عامل يتسم بأهمية فائقة في تحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) توسيع نطاق التجارة والاستثمار في ما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية على نحو يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفي ما بينها؛

(ح) تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتشجيع البحث والتطوير وتوسيعهما وتكثيفهما لتوفير الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية والتكنولوجيا وخدمات

الدعم ولتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تنفذ في البلدان النامية الناشطة في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٩ - **تشجع** الصندوق المشترك للسلع الأساسية على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة توسيع نطاق أنشطة حسابه الثاني بتوفير الدعم الضروري والفعال للبحث والتطوير والخدمات الإرشادية في البلدان النامية، بما في ذلك البحوث المتعلقة بتكييف الإنتاج والتجهيز والتي تستهدف صغار المالكين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، بغية توسيع نطاق الأنشطة وبالتالي كفالة المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة كافة؛

١٠ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في إطار ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع السلع الأساسية وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في ما يتعلق بمشاركتها الفعلية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

١١ - **تطلب** من الأمم المتحدة أن تعقد اجتماعا دوليا رفيع المستوى في عام ٢٠٠٣ لمعالجة انحسار معدلات التبادل التجاري وتقلب أسعار السلع الأساسية، مع مراعاة التعهدات التي تم الإعلان عنها في الفقرة ٨٩ من خطة التنفيذ التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، يتضمن تقديرا للخسارة التي لحقت بمصدّري السلع الأساسية نتيجة لاستخدام إعانات التصدير والتدابير الأخرى المخلة بالتجارة، فضلا عن الهوة التي تفصل بين أسعار المنتجين و أسعار المستهلكين النهائيين لتلك السلع؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية'' في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.